

إيران دخلت العقوبات الأميركية، في دفعها الأولى الاله خطورة، حيز التنفيذ لتتصرف واشتدت إلى تشديد الدعم الدولي للجزاءات ضد إيران. وفيها تتوجه الأنظار إلى كيفية تعاطي أوروبا وباقي الدول مع الضغوط الأميركية على من لا يلتزم العقوبات، تنكب الحكومة الإيرانية على إجراءات اقتصادية تواكب المرحلة

اليوم التالي للعقوبات: ترامب «يكافح» خرق الحصار

لم يحدث دخول أول دفعة من العقوبات الأميركية ضد إيران حيز التنفيذ تأثيراً واضحاً حتى الآن بأسواق إيران واقتصادها، غير ما بدأ ينعكس على العملة الإيرانية في الأسابيع السابقة لإقرار العقوبات. على العكس من ذلك، شهدت سوق الذهب والعملات تحسناً طفيفاً، عزته الصحف الإيرانية إلى الانعكاس الإيجابي للخطة المالية الجديدة التي

ترتبط معظم الشركات الكبرى العاملة في إيران بمصالح مع الولايات المتحدة

أقرتها الحكومة، أمس، بالتزامن مع دخول العقوبات عملياً حيز التنفيذ، باشرت الحكومة الإيرانية بتطبيق حزمة اقتصادية إيرانية بتطبيق الرئيس حسن روحاني إن السياسة الجديدة ستنفذ بالكامل في خلال الأسبوع المقبل، وستكون أنشطة الصرافين حرة... وسيُحزّن إدخال العملة الصعبة بالذهب إلى البلاد من دون رسوم جمركية أو ضريبة على القمعة المضافة»، وأشار إلى أن البنك المركزي تعهد بتخصيص العملة الصعبة بالسعر الرسمي (4200 تومان) للسلع الأساسية والأدوية، و«هذه الأسعار لن تتغير حتى

تقرير

لندن و«الهجوم الكيميائي» مجدداً: لمشاركة «منظمة الحظر» في التحقيق

دعت الحكومة البريطانية، أمس، خبراء مستقلين من منظمة «حظر الأسلحة الكيميائية»، لجمع عينات إضافية من «الهجوم الكيميائي» في مدينة أمزير في مقاطعة ويلتشاير في نهاية شهر حزيران الماضي، حيث

روسيا: حرص بريطاني على إبقاء التحقيقات طبي الكتمان يثر شكوكا

تعرض رجل وامرأة لمواد مجهولة أدت إلى وفاة المرأة فيما شفي الرجل. ووجهت الشرطة أصابع الاتهام إلى موسكو، معلنة أن المادة هي ذاتها التي استخدمت في حادثة تسميم

تعييناً عن عدم إقرار العقوبات هذه المرة في مجلس الأمن، حيث السبيل إلى إجراء مماثل ليس متاحاً بحسب التوازنات الحالية والموقفين الروسي والصيني. كلام ترامب يبدو مُوجهاً بالدرجة الأولى إلى الحلفاء والأصدقاء: الاتحاد الأوروبي وتركيا والعراق وباكستان والهند ودول الخليج. في الخليج، يؤثّر ترامب، على عكس جولة العقوبات الماضية، حلفاء، من المتوقع منهم التزام العقوبات بل والانخراط في حصار إيران كهدف ذاتي لكل من السعودية والإمارات. وإن كانت أبو ظبي مُتّهمة بخرق العقوبات الدولية ضد إيران في السابق فهي مرشحة للالتزام العقوبات الأميركية هذه المرة. على العكس من ذلك، لا مؤثر من العقوبات من قبل باقي دول العالم كي تصبح مؤثرة، ولا تتعرض لطرق تخفية عنه تركيا والاتحاد الأوروبي

بوضوح، ولُحّت إليه كل من الهند وباكستان.

تؤذي أي قرار بحققها من كيان ما استجابة للعقوبات الأميركية، فإن هذه الشركة يمكن أن تحظى بالحماية من خلال تشريع الاتحاد الأوروبي، في إشارة إلى تفعيل الاتحاد لقانون «التعطيل». واعتبر بيرت، في حديث مع هيئة الإذاعة البريطانية «بي. بي. سي»، أن قرار أي شركة بالتوقف عن العمل هو «قرار تجاري» فحسب، فوائده الاقتصادية»، ولا يزال موقف الأوروبيين وضماناتهم للحفاظ على الاتفاق موضع تشكيك وعدم الرضى الإيرانيين، حيث تحزّر طهران مطلب اتخاذ خطوات أكثر نجاعة في مواجهة التهديدات الأميركية. إلا أن وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، المستير بيرت، طمان أمس إلى أن حماية الشركات الأوروبية من العقوبات «ممكن». وشدد المسؤول البريطاني على أنه «إذا كانت الشركة تخشى أي تحرر قانوني ضدها،



أعلنت السلطات أن السياسة المالية الجديدة ستنفذ بالكامل ذلك الأسبوع المقبل (أف ب)

«مرسدس» وتسويها. ومقابل الضغوط الأميركية، وضع الموقف الأوروبي، ظهر الموقف الروسي أكثر حزماً لناحية رفض السياسة الأميركية ضد إيران. وبعد تأكيد الصين عدم التزامها العقوبات الأميركية، رأت موسكو في معرض زيارتها على قرار ترامب أن إعادة العقوبات «مصال واضح على أن واشنطن تواصل انتهاك القرار 2231 الصادر عن مجلس الأمن». وقالت الخارجية الروسية في بيان: «نشعر بخيبة أمل شديدة إثر قرار الولايات المتحدة»، مشددة على أن تجربة السنوات الأخيرة المتحددة، ومعظم هذه الشركات بدأ بالفعل تجديد أنشطته، وأخرها مجموعة «إيمبلر» الألمانية لصناعة السيارات، التي كان من المرتقب أن توسع عملها في إيران بعد اتفاقها الاقتصادية مع إيران.

وتنفيذ أي قرار بحققها من كيان ما استجابة للعقوبات الأميركية، فإن هذه الشركة يمكن أن تحظى بالحماية من خلال تشريع الاتحاد الأوروبي، في إشارة إلى تفعيل الاتحاد لقانون «التعطيل». واعتبر بيرت، في حديث مع هيئة الإذاعة البريطانية «بي. بي. سي»، أن قرار أي شركة بالتوقف عن العمل هو «قرار تجاري» فحسب، فوائده الاقتصادية»، ولا يزال موقف الأوروبيين وضماناتهم للحفاظ على الاتفاق موضع تشكيك وعدم الرضى الإيرانيين، حيث ترتبط معظم الشركات الكبرى، في مقدمها شركات الشحن والنخط والغار، بمصالح مع الولايات المتحدة، ومعظم هذه الشركات بدأ بالفعل تجديد أنشطته، وأخرها مجموعة «إيمبلر» الألمانية لصناعة السيارات، التي كان من المرتقب أن توسع عملها في إيران بعد اتفاقها الاقتصادية مع إيران.



«الناتو» وروسيا: من يحاصر من؟

كونه مالبثات*

ضاعت حصيلة اجتماع «الناتو» في بروكسل يومي 11 و12 تموز، وسط هوس الإعلام بكلام الرئيس دونالد ترامب، لكن يستحق «إعلان القمّة» قراءة رصينة. نقل الإعلام أنّ الوثيقة المتكوّنة من 28 صفحة أعلنت «رفع التاهب العسكري»، وأنها حملت «نقداً قاسياً تجاه روسيا» من دون تفاصيل أكثر، لكن التفاصيل مهمة لأنّ الشيطان يكمن فيها.

أحد تلك التفاصيل هو «مبادرة التاهب» التي ستعرّزّ القوات البحرية والجوية والبرية في «الجزء الشرقي للحلف». يتجه «الناتو» لوضع قوات في: لاتفيا، إستونيا، ليتوانيا، تشيكيا وبولندا. وبما أن جورجيا وأوكرانيا دُعيتا للانضمام إلى الحلف، قد ينتهي الأمر بنشر بعض تلك القوات على حدود روسيا الغربية والجنوبية، ويستحقّ ذلك أن نتوقف عنده. تخلص دراسة حديثة صادرة عن «شبكة القيادة الأوروبية - إي إل إن» بعنوان «تصوّر حدوث صراع بين روسيا والناتو» إلى أنّ «علاقة الردع الحالية بين روسيا والناتو غير مستقرّة وخطيرة». و«إي إل إن» هو مركز أبحاث مستقل يجمع قادة عسكريين ودبلوماسيين وسياسيين، ويعمل على رعاية حلول «تشاركية» تخضّ مسائل الدفاع والأمن.

ويوجد على رأس قائمة المخاطر التي تضعها الدراسة وقوع «صراع غير مقصود»، والذي يخلص المركز إلى أنّه «يمكن أن يكون أكثر السيناريوات احتمالاً لتفجّر» أعمال عنائنة. وتجادل الدراسة أنّ «الاقتراب الشديد بين القوات الروسية والناتو» يمثل مصدر قلق كبير، «كذلك حقيقة أنّ روسيا والناتو يهيئان تروضعاتهما العسكرية باتجاه ردّ الفعل المبكر، ما يزيد من إمكانية حصول تصعيد سريع». مع وجود القوات وجهها لوجه، «يمكن أن تتحوّل الأزمة إلى صراع نتيجة لأفعال قادة إقليميين أو قادة عسكريين في المستويات المحلية أو أن يكون ذلك نتيجة حوادث فجائيّة». وقد شهد العام الماضي «العقوبات الأميركية، رأت موسكو في معرض زيارتها على قرار ترامب أن إعادة العقوبات «مصال واضح على أن واشنطن تواصل انتهاك القرار 2231 الصادر عن مجلس الأمن». وقالت الخارجية الروسية في بيان: «نشعر بخيبة أمل شديدة إثر قرار الولايات المتحدة»، مشددة على أن تجربة السنوات الأخيرة المتحددة، ومعظم هذه الشركات بدأ بالفعل تجديد أنشطته، وأخرها مجموعة «إيمبلر» الألمانية لصناعة السيارات، التي كان من المرتقب أن توسع عملها في إيران بعد اتفاقها الاقتصادية مع إيران.

قوتها (النووية) الاستراتيجية». ويحتاج تفكيك ذلك إلى العودة قليلاً إلى التاريخ، وليس أتباع ما يقوله الإعلام. تعود القضية إلى أكثر من ثلاثة عقود، أي إلى سقوط جدار برلين وتوحيد ألمانيا. حينها، كان يوجد حوالي 380 ألفاً من القوات السوفياتية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية كجزء من اتفاقية إنهاء الحرب العالمية الثانية، وخشي السوفيات من أنّ سحبها قد يمثل تهديداً لحدود الاتحاد، فقد تعرضت روسيا للغزو - ودفعت ثمناً باهظاً - ثلاث مرات في فترة تتجاوز قليلاً قرناً من الزمن. لذلك، عقد مستشار ألمانيا الغربية هيلموت كول ووزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر ورئيس الاتحاد السوفياتي ميخائيل غورباتشوف صفقة، حيث وافق السوفيات على سحب القوات من أوروبا الشرقية، شرط ألاّ يحلّ مكانها «الناتو»، أو ينتدب أعضاء من حلف وارسو الذي يهيمن عليه السوفيات. وعد بيكر غورباتشوف بأنّ «الناتو» لن يتحرك «إنشأ واحداً باتجاه الشرق».

لم يدوّن الاتفاق قط، لكن تمّ اتباعه عملياً. بقي «الناتو» إلى الغرب من نهرى أودر ونيس، وعادت القوات السوفياتية إلى روسيا، وحلّ حلف وارسو في 1991. لكن، انقلب الرئيس بيل كلينتون على كل ذلك في 1999 عندما تدخلت الولايات المتحدة و«الناتو» في الحرب الأهلية بين الصرب والألبان في مقاطعة كوسوفو الصربية. ومدتيراً بعقيدة «مسؤولية الحماية» الأميركية، أطلق «الناتو» حملة قصف مكثّف ضدّ صربيا امتدت لأحد عشر أسبوعاً.

من وجهة نظر موسكو، لم تكن الحرب ضرورية. كان الصرب بنوون سحب قواتهم وإعادة الحكم الذاتي لكوسوفو. لكنّ «الناتو» طالب بوجود قوات احتلال لا يُطلق عليها القانون الصربي، وهو أمر لا يمكن للصرب القوميين الموافقة عليه أبداً. عملياً، حمل ذلك الطابع الاستفزازي نفسه الذي عاملت به الإمبراطورية النمساوية المجرية الصرب في 1914، وكانت نتيجته إطلاق الحرب العالمية الأولى. في نهاية المطاف، اقتطع «الناتو» جزءاً من صربيا ليخلق كوسوفو ويعيد رسم خريطة أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو بالضبط ما يتهم به روسيا باستيلائها على القرم.

كيوسك الصحافة

لكنّ «الناتو» لم يقف عند ذلك الحدّ، حيث انتدب في عام 1999 أعضاء سابقين في حلف وارسو، هم: هنغاريا وبولندا وتشيكيا، وبلغاريا ورومانيا في ما بعد. وبحلول نهاية 2004، صارت موسكو تواجه «الناتو» في لاتفيا وليتوانيا وإستونيا من الشمال، وبولندا من الغرب، وبلغاريا وتركيا من الجنوب. منذ ذلك الحين، انضم إلى التحالف سلوفاكيا وسلوفينيا والبانيا وكرواتيا والجبل الأسود، ودعت جورجيا وأوكرانيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك لتقديم طلب انضمام.

وعندما تلوم وثيقة «الناتو» على روسيا أنشطتها العسكرية «الاستفزازية» بالقرب من حدود الناتو، فهي تشير إلى المناورات التي تجريها ضمن حدودها أو حدود أحد حلفائها القليلين، بيلاروسيا. وكما يشير الكاتب ومحلل السياسة الخارجية أمانول ليفين، بإمكان «أي طفل حتّى» أن ينظر إلى خريطة أوروبا في 1988 ويرى «أي الطرفين تقدّم وفي أي اتجاه».

ويتهم «الناتو» روسيا أيضاً بـ«مواصله الحشد العسكري في القرم»، من دون إشارة إلى إمكانية أن تكون تلك التحركات ردّاً على ما تطلق عليه وثيقة الناتو «الزيادة المهمة في حضور الناتو وأنشطته البحرية في البحر الأسود». ويقع أكبر ميناء بحري روسي في البحر الأسود في سيفاستوبول في القرم.

لا يتوقّع المرء أن تتحلّى وثيقة مثل هذه بالإنصاف، لكن هذه البذات تحمل انقطاعات مقلقة. من الصحيح أنّ الروس يُحدّثون أسلحتهم النووية، لكنّ إدارة أوباما بادرت إلى ذلك في 2009 من خلال برنامج كلفته 1,5 تريليون دولار معدّ لترقية أنظمة أسلحة أميركا النووية. وكلا البرنامجين فكرة سيئة. وتهدف اللغة المستخدمة في بعض أقسام الوثيقة حول روسيا إلى توفير مزيد من الاعتمادات، حيث



اتفق أعضاء «الناتو» على ضخّ مزيد من المال فيه. وقد سبق القرار نوبة غضب ترامب في بروكسل حول الإنفاق. يوجد كذلك بعض التفكير الرعيويّ حول أفغانستان - «بعثنا للدعم الحازمة تحقق نجاحاً» - في حين نادراً ما كانت الأوضاع أسوأ. وتوجد إحالات غامضة حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من دون ذكر تفاصيل محدّدة، لكن ذلك ليس إلاّ تذكيراً بأنّ «الناتو» لم يعد مقتصرًا على مهمّته التي وضع لتحقيقها: الإبقاء على الأميركيين فيه، والروس خارجه، والألمان في

الانداز. لا يزال الأميركيون ضمنه - يجب التعامل مع تهديد ترامب بالانسحاب بكثير من الشك - ولا يوجد دليل جديّ على أنّ الروس خططوا للانضمام، وصار الألمان في صعود منذ انضمامهم في 1955. وقد كان ضمّ ألمانيا شرارة تكوين حلف وارسو.

وبينما تُصوّر موسكو تخريم عنيف، بحاصر «الناتو» روسيا من ثلاث جهات، وينشر أنظمة مضادة للصواريخ في بولندا ومرومانيا وإسبانيا وتركيا والبحر الأسود، ويحظى بأفضلية 12 مقابل 1 على مستوى الإنفاق. ويوجد قوات الطرفين على مسافة قريبة من بعضهما، لن يمضي وقت طويل حتى تنشأ سلسلة من ردود الفعل قد تنتهي بصراع نوويّ. مع ذلك، وبدلاً من الدعوة إلى الحوار، تتباهى الوثيقة بأنّ الحلف «علّق كل أشكال التعاون المدني والعسكري العملي بين الناتو وروسيا».

بيدو الحلّ واضحاً، أولاً عودة الانتشار العسكري إلى الشكل الذي كان عليه في 1998. ورغم أنّ المستبعد أن يسحب الأعضاء السابقون في حلف وارسو عضويتهم من «الناتو» ويكس لسحب القوات الأجنبية من دول الناتو المجاورة لروسيا تهدئة الأوضاع. وثانياً، إزالة الأنظمة المضادة للصواريخ التي كان من المفترض عدم نشرها أصلاً. في المقابل، يمكن لروسيا إزالة صواريخ إسكندر المتوسطة المدى التي يتدّمز منها «الناتو»، والموافقة على عقد محادثات بهدف التخفيض من الترسانة النووية الاستراتيجية. لكن يجب على المدى الطويل إعادة التفكير بالأحلاف. ولد «الناتو» من رحم الحرب الباردة، عندما كان الغرب يعتقد بأنّ السوفيات يمثلون تهديداً. لكن روسيا اليوم ليست الاتحاد السوفياتي، ولا يمكن أن تكون موسكو غبية إلى درجة مهاجمة قوّة عسكرية متفوّقة عليها. لقد حان الوقت ليسلك «الناتو» طريق حلف وارسو ويعترف بأنّ طرق التفكير القديمة ليست فقط عتيقة، بل كذلك خطرة.

* صحافي مستقل حاصل على جوائز عديدة، أشرف على برنامج تدريس الصحافة في جامعة سانتا كروز - كاليفورنيا لمدة 23 عاماً. النص نقلًا عن مدوّنته